وتابعت الجبهة الشعبية مسألة هجرة الفلسطينيين وخاصة لاجئي لبنان الى دول أوروبا الغربية ، وكشفت عن الأبعاد والمرامي الخطيرة لهذه العملية ، التي تستهدف إفراغ مخيمات لبنان تمهيدا لتصفيتها وإبعاد الشباب الفلسطيني عن الثورة الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني .

وقد حاربت الجبهة هذه الظاهرة ، وعالجتها باستمرار في صفحات مجلتها المركزية " الهدف " وأولتها اهتماما كثيرا في التوعية والتثقيف في المخيمات ... وفي أماكن اللجوء الجديدة عملت الجبهة مع بقية القوى السياسية الفلسطينية على استعادة الصلات بالمهاجرين وتنظيمهم وتوعيتهم واستمرار مشاركتهم في النضال الوطني، وتشجيعهم على العودة الى الوطن وأماكن اللجوء الأصلية[9].

إن الملاحظة الجديرة بالتسجيل ، هي أنه وبعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشر في دمشق عام 1979 ، بات الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية يقوم على برنامج إجماع وطني ، هو برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

وقد تمسكت الجبهة بهذا البرنامج ، مؤكدة على الدوام أن حق العودة جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير وهو ذلك العنصر الأساسي في البرنامج المرحلي الذي يفسح المجال للربط بين إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الوطن وبين الهدف الاستراتيجي

[9] في استخلاص المواقف الآنفة الذكر للجبهة اعتمد الباحث على المراجع التالية :
" مهمات المرحلة الجديدة " – تقرير المؤتمر الوطني الثالث ؛ "عشر سنوات على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" – إصدارات الإعلام المركزي للجبهة 1977 " التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان 1981 .
د. جورج حبش – خطابات ومقالات 1977-1979 (ص 34-34 ، ص83،89،103،179،199) ومجلة "الحياة الجديدة" – المجلة الحزبية الداخلية للجبهة – الأعداد 8/نيسان/1979 ، 9/أيلول/1979 ، 14/أكتوبر/1981 ، 24/آب/1984 ، 31/كانون أول/1986 والعدد 33/1987.

القاضي بإقامة الدولة الديمقراطية ، التي يتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد الديني[10]

وإذا كانت القوى السياسية الفلسطينية عموما قد تعاملت مع هيئة الأمم المتحدة بشيء من التوجس وخاصة قبل عام 1974 ، ورفضت قرار 242 ، فإنها لاحقا وأمام التقدم الحاصل في قرارات هذه الهيئة والمؤسسات الدولية المختلفة باتت تؤيد قرارات الشرعية الدولية عموما وتدعو لتطبيقها والالتزام بها ، وخاصة القرار 3236 الصادر في 22/تشرين ثاني/1974 الذي أكدت فيه الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف : الحق في تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة الوطنية وحق العودة . وبالتالي بات الخطاب السياسي لدى الجبهة الشعبية أيضا يعزز التأكيد على حق العودة كحق وطني طبيعي باعتباره حقا تكفله الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذا فإن الجبهة الشعبية تعاملت مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحق عودة اللاجئين ككل متكامل رافضة مشاريع الحل التي خصصت قراري 242 و 338 وحدهما ، لأنهما يتعاملان مع قضية فلسطين كقضية لاجئين فحسب ويقدمان حلا عاما للأخيرة ومن هنا كان تأكيد الجبهة باستمرار التمسك بقرار 194 واعتباره أساسا لحل قضية اللاجئين حلا عادلا.

وفي إطار م.ت.ف تسلمت الجبهة الشعبية مسؤولية "دائرة شؤون العائدين " كدليل على اهتمامها بهذه القضية .

[10] أنظر " التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع " مصدر سابق ، ص410-411 ، و " المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الوثائق " – من إصدارات الوطن المحتل – ص19،41